

قواعد تصريف الفعل الأجوف واشتقاقاته في شذا العرف والمهذب في علم التصريف نقد وتوجيه .

المدرس
عايد جدوع حنون
جامعة المثني / كلية التربية
قسم اللغة العربية

الخلاصة :

غاييتي من كتابة هذا البحث هي تيسير قواعد علم التصريف ، ولاسيما ما يتعلق منها بالفعل الأجوف . إذ وجدت أنَّ القواعد الصرفية الموجودة في الكتب المنهجية لا يمكن تطبيقها على هذا النوع من الأفعال من دون الرجوع إلى الفلسفة والتأويل والتعليل مع إغفال الإشارة إلى بعض أنواعها كالمزيد مثلاً على الرغم من عدم انطباق القواعد الصرفية عليه من دون تعليل وتأويل يجتهد الأستاذ لتعليم طلابه ؛ لذا وضعت لهذا النوع من الأفعال قواعد سهلة وميسرة أخذاً بنظر الاعتبار مشابقتها للقاعدة الأصلية من دون فلسفة وتعليل .

ويمكن تلخيص أهم ما جاء بهذا البحث بما يأتي :

يوزن الفعل الأجوف بتحريك حرف العلة (العين) في الميزان بحركة من جنسه ، أما فاء الفعل فتتغير بحسب تغير الباب ، ونوع الفعل ، والتجرد والزيادة ، والإسناد ، وعند البناء للمجهول . وقد أشرت إلى ذلك خلال البحث ، وفي النتائج التي توصلت إليها .

أما القواعد التي اعتمدت عليها فلا تبحث عن الأصل اللغوي للفظ ، ولا عمّا أصاب الألفاظ من إعلال . وذكرت في البحث ما أغفلته الكتب المنهجية من موضوعاتٍ تتعلق بالفعل الأجوف وتحتاج إلى شرح وتوضيح . كما أشرت إلى اختلاف الصرفيين في أصل اشتقاق المشتقات وقاعدة اشتقاقها ، واختلافهم في صياغة اسم الفاعل واسم المفعول .

توطئة :

لقد وضع علماءنا الأوائل قواعد لكل علم من علوم اللغة العربية ، وكانت غايتهم من وضع تلك القواعد تعليمية ، إذ يستطيع المتعلم استناداً إلى القواعد الموضوعية التعرف على التغيرات التي تصيب جوانب كثيرة من اللغة العربية ، وقواعد علم التصريف كانت من أهم تلك القواعد الموضوعية ، وكانت تُدرس مع

قواعد علم النحو ، وكانت تلك القواعد سهلة وعامة في بداية تكوينها ، وكتاب سيبويه خير دليل على ذلك . إذ كانت القواعد الصرفية الموجودة فيه بمثابة حجر الأساس الذي يمكن الاستناد إليه في وضع قواعد فرعية أخرى تشمل جميع ألفاظ اللغة العربية ، لكنَّ علم المنطق وعلم الكلام والفلسفة والقياس وغير ذلك من العلوم الدينية والثقافية أخذت تغزو عقول علمائنا حتى صارت بمثابة مرجعيات يستندون إليها في وضع قواعدهم في جميع علوم العربية وعلم التصريف واحد من تلك العلوم . ثم أخذت علوم العربية تنفصل عن بعضها ، وصار كل واحد منها علماً مستقلاً بنفسه وله رجالته ، وصنفوا في ذلك المصنفات ، ثم شُرِحت تلك المصنفات ، وشُرِحت الشروح ، فصارت عندنا مصنفات ، وشروح ، وشروح الشروح ؛ ونتيجة لذلك انحرفت علوم العربية عن جادتها التي رُسِمت لها ، وأعني بها : خدمة كلام الله عز وجل ، وصون اللسان العربي من اللحن والخطأ والزلل . وتحوّلت الوسيلة إلى غاية ، واختلفت وجهات النظر في تفسير القاعدة ، وسبب ذلك يعود إلى إطلاق العنان للفلسفة وغيرها من العلوم لتكون موجهة للقاعدة في العلوم العربية ومنها علم التصريف .

لكن ذلك لم يفت الغياري على لغتهم العربية فأطلقوا صرخاتهم بالدعوة إلى التيسير وإلغاء ما علق بعريبتنا ؛ لإعادتها إلى جادتها التي رُسِمت لها . ولاقت تلك الدعوات قبولا واسعا لدى المحدثين ، لكن فهمهم لها لم يكن موحداً بل اختلفت وجهات نظرهم في تفسيرها .

واعتمدت في هذا البحث على مثالين ليكونا شاهداً على ما أذهب إليه وهما كتابا (شذا العرف في فن الصرف) ، و (المهذب في علم التصريف) . فوجدت الاختصار المخل مع عدم الدقة في وضع القاعدة وتطبيقها في كتاب (شذا العرف في فن الصرف) ، واللجوء إلى التعليل والفلسفة والتأويل للوصول إلى القاعدة الصرفية الموضوعة في منهج علمي جديد في كتاب (المهذب في علم التصريف) ، ومن يطلع على هذا البحث المتواضع سيتبين له ذلك .

أما السبب الذي دفعني إلى كتابة هذا البحث فليس الانتقاص من هذه الكتب أو من قيمتها العلمية ؛ لأن ذلك سوف يكون نكراناً للجميل فيها تعلمت ، ومنها نهلت ، ولولاها ما كنت . لكنني أريد القول : إن انحراف علوم العربية عن جادتها - آنذاك - يعود إلى الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعقائدية التي كانت تحيط بالعلماء ، إذ كانت الدولة العربية في تلك الحقبة الزمنية تعيش في قوتها ، وكان العلماء يتزاحمون على قصور السلاطين ووزرائهم وقادتهم وأمرائهم من أجل المال والجاه وكلهم عرب ، وكانت الحكومة العربية تشجع الثقافات ولاسيما العربية ؛ للإفادة منها . وزماننا غير زمانهم ، وظروفنا غير ظروفهم ، فالغزو الثقافي الاستعماري فُتحت له الأبواب ، وعشعش في العقول ، وفرخ فيها ، والتزاحم على تعلم الإنجليزية والثقافات الأجنبية أخذ يتزايد ، والنفور من العربية أخذ يتزايد بسبب ما علق بها من فلسفة وتأويل وكثرة التعليل وغير ذلك مما انعكس سلباً على ثقافتنا وديننا ، فينبغي لنا أن نستفيد من دعوات التيسير ؛ لنعيد العربية إلى جادتها التي رُسِمت لها ؛ وبذلك نحافظ على ديننا ولغتنا هذه هي غايتي من البحث ، والله من وراء القصد ، وهو ولي التوفيق .

١ - الميزان الصرفي :

الميزان الصرفي هو المقياس الذي نقيس به ألفاظ اللغة العربية ؛ لمعرفة أوزانها وما يطرأ عليها من تغييرات . والغاية منه معرفة الأحرف الزائدة والمتحركة والساكنة ، كحذف أحد الأحرف الأصول أو قلبه . أما مادته فهي (ف ع ل) . فالفاء في الميزان يقابل الحرف الأول من الكلمة في الموزون ، والعين في الميزان يقابل الحرف الثاني من الكلمة في الموزون ، واللام يقابل الحرف الثالث من الكلمة ، علماً أن حركات الميزان تتغير بتغير حركات الحرف المراد وزنه في الموزون .

ويُقَسَّم الصرفيون ألفاظ اللغة العربية على خمسة أنواع هي : (الألفاظ الثلاثية ، الألفاظ الزائدة على ثلاثة أحرف ، الألفاظ التي يحصل فيها حذف أو حذف ونقل ، الألفاظ التي يحصل فيها إبدال ، الألفاظ التي يحصل فيها إبدال وتغيير في ترتيب أحرف الكلمة (القلب المكاني))^(١) . والقاعدة الصرفية في وزن الألفاظ الثلاثية هي : ((إذا كانت الكلمة التي يُراد وزنها ثلاثية الأصول قُوبِلت أصولها بمسمياتها في الميزان مع حركاتها وسكناتها ، ولا يُنظر إلى التغير الذي يحصل فيها بسبب الإدغام))^(٢) .
الكتب المنهجية إلى الفعل الأجوف. وإذا كان المراد من قولهم : ((قُوبِلت أصولها بمسمياتها)) أنه يشمل الفعل الأجوف مثل (قَامَ ، بَانَ ، خَافَ ، هَابَ) إذ إن أصولها - على رأيهم - (قَوْمَ ، بَيِّنَ ، خَوْفَ ، هَيْبَ) فتكون في الميزان (قَوْمَ فَعَلَ) ، (بَيِّنَ فَعَلَ) ، (هَابَ فَعَلَ) ، (هَيْبَ فَعَلَ) . فهذا فيه نظر ، والدليل على ما أذهب ما قاله ابن جني (ت هـ) في الخصائص : ((... وذلك كقولنا : الأصل في قَامَ : قَوْمَ ، وفي بَاغَ : بَيِّعَ ، وفي طَالَ : طُولَ ، وفي خَافَ : وَنَامَ ، وهَابَ : خَوْفَ ، ونَوْمَ ، وهَيْبَ ... فهذا يوهم أن هذه الألفاظ وما كان نحوها - مما يُدعى أن له أصلاً يُخالف ظاهر لفظه ... وليس الأمر كذلك ده وذلك أنه لم يكن قط مع اللفظ به إلا على ما تراه وتسمعه))^(٣) .

(هَابَ) أصلية غير منقلبة عن واو أو ياء .
واستناداً إلى ذلك وضعت قاعدة صرفية خاصة بالفعل الأجوف اعتقد أنها سوف تحل إشكاليات صرفية كثيرة ومفادها : إن كل حرف علة ومدّ ولين غير زائد (ألف مسبوق بفتحة ، واو مسبوق بضمّة ، ياء مسبوق بكسرة من وجهة نظر الصرفيين . أو ألف طويلة ، واو طويلة ، ياء طويلة من وجهة نظر الأصواتيين) يُقابل حرف في الميزان (العين) محرك بحركة من جنسه مع لحاظ ما يأتي :
الفعل الأجوف مفتوحة في الماضي المجرد ، وفي المزيد الماضي والمضارع إذا جاء على صيغة (انْفَعَلَ - يَنْفَعُ) .

- تكون فاء الفعل الأجوف ساكنة في المضارع المجرد ، وفي المزيد الماضي والمضارع ما عدا صيغة (انْفَعَلَ - يَنْفَعُ) .

واستناداً إلى هذه القاعدة تكون الأفعال (قَامَ ، بَانَ ، خَافَ ، هَابَ) على وزن (فَعَلَ) ، والأفعال (يَقُومُ) على وزن (يَفْعُلُ) ، و (يَبِينُ) على وزن (يَفْعُلُ) ، و (يَخَافُ) على وزن (يَفْعُلُ) ، و (يَهَابُ) على وزن (يَفْعُلُ) .

أمّا الأفعال المزيدة نحو (اقْتَدَا - يَقْتَدِي) ، و (اذْقَادَ - يَذْقَدُ) فتوزن على وفق هذه القاعدة على النحو الآتي :
(اذْقَعَلَ) ، (يَذْقَدُ يَفْتَعَلُ) ، (اذْقَادَ انْفَعَلَ) ، (يَذْقَدُ يَنْفَعُلُ) .

٢- أبواب الفعل الثلاثي المجرد :

قسّم الصرفيون الفعل الثلاثي المجرد على ستة أبواب جمعها بعضهم في البيت الشعري الآتي :

وذكر مؤلفو كتاب المهذب بعض الضوابط التي يمكن بواسطتها التعرف على أبواب بعض الأفعال ، واستناداً إلى هذه الضوابط جعل الفعل الأجوف الواوي نحو (بَاخَ يَبُوحُ) و (بَارَ يَبُورُ) وأمثالهما من الباب ، وجعل الفعل الأجوف اليائي نحو (بَاتَ يَبِيتُ) و (بَادَ يَبِيدُ) وأمثالهما من الباب الثاني^(٤) .
(يَحَارُ) و (خَافَ يَخَافُ) وأمثالهما من

وحجتهم في ذلك إن أصل الفعل (بَاخَ) (بَوَّخَ) على وزن (فَعَلَ) ، وأصل مضارعه (يَبُوحُ) (يَبُوحُ) على وزن (يَفْعُلُ) ، ويفسرون ذلك على النحو الآتي :

أصل الفعل (يَبْؤُ حُ) لى الحرف الصحيح قبلها للتخفيف وبقيت الواو ساكنة فصار (يَبْؤُ حُ) ، وهذا التفسير ينطبق أيضاً على الفعل (بَاتَ) على وزن (فَعَلَ) ، ومضارعه (يَبِيتُ) على وزن (يَفْعُلُ) أيضاً . أما الفعل (حَارَ) فأصله - عندهم - (حَوْرَ) على وزن (فَعُلَ) ، ومضارعه (يَحَارُ) (يَفْعُلُ) . ويُفسرون ذلك على النحو الآتي :

أصل الفعل (يَحَوْرُ) نُقلت حركة الواو إلى الحرف الساكن الصحيح الذي قبلها فصار الفعل (يَحَوْرُ) ، وهذه الصورة ليس لها تجانس صوتي ؛ لأنَّ الفتحة ليست من جنس الواو ؛ لذا قُلِبَت الواو ألفاً فصار (يَحَارُ) والعلة الصرفية في هذا النقل هي تحريكها في _____ (يَحَوْرُ) ، وفتح ما قبلها _____ بسبب نقل الحركة (يَحَوْرُ) ^(١) . ولا يخفى على القارئ ما بهذه التعليلات من ضعف .

لذا أذهب إلى أنَّ (يَحَارُ يَبْؤُ حُ) من الباب الأول ، و(بَاتَ يَبِيتُ) من الباب الثاني ، و(حَارَ يَحَارُ) من الباب الثالث . استناداً إلى القاعدة التي وضعتها سابقاً ، وعلى هذه القاعدة يصير (يَحَارُ يَبْؤُ حُ) على وزن (فَعَلَ يَفْعُلُ) مفتوح العين في الماضي ومضموم العين في المضارع (فتح ضم) فهو من الباب الأول ، و(بَاتَ يَبِيتُ) على وزن (فَعَلَ يَفْعُلُ) مفتوح العين في الماضي ومكسور العين في المضارع (فتح كسر) فهو من الباب الثاني ، و(حَارَ يَحَارُ) على وزن (فَعَلَ يَفْعُلُ) مفتوح العين في الماضي ومفتوح العين في المضارع (فتحتان) فهو من الباب الثالث . وهذا يبعدنا عن البحث عن أصل الفعل ، ونقل الحركة ، وإِ القياس والتعليل الذي لا يقوم على دليل كما لاحظنا ذلك في علة قلب واو (يَحَوْرُ) إلى (يَحَارُ) ، فهم يعللون ذلك أنَّه صار بسبب تحريكها بالفتحة ، ثم ينقلون الفتحة إلى الحرف الصحيح الذي قبلها وتبقى الواو ساكنة ، وبعد ذلك يقيسون على ما قبل النقل ، بعبارة أدق سبب قلب الواو إلى ألف - عندهم - يعود إلى أنَّ الواو كانت متحركة بالفتحة ثُمَّ نُقلت الفتحة إلى الفاء وبقيت الواو ساكنة ، وبعد ذلك يعودون ويقيسون عليها بوصفها كانت متحركة في الأصل !! وهذه التعليلات ليس لها ما يبررها من أدلة عقلية أو قياسية أو قياس يقبله العقل ، وهي افتراضية ومن حقنا أن نفترض مثلما افترضوا ، علماً أنَّ غايتنا من الافتراض هي تيسير القواعد الصرفية ليسهل حفظها بعيداً عن التعليل والتأويل والقياس ... إلخ .

٣- إسناد الفعل الأجوف إلى ضمائر الرفع المتحركة :

(٣ - ١) إسناد الفعل الماضي المجرد إلى ضمائر الرفع المتحركة :

عند إسناد الفعل الماضي المجرد إلى ضمائر الرفع المتحركة يُبنى على السكون نحو (دَرَسَ) () .

() ، (خَافَ) تصير (قُمْتُ) ، (بِتَ) ، (خِفْتُ) ، ويعلل الصرفيون سبب تغيّر حركة فاء الفعل الأجوف عند إسنادها إلى ضمائر الرفع المتحركة بقولهم : ((... ونُقل حركة العين إلى الفاء فيها ، لتكون حركة الفاء دالة على أنَّ العين واو في الأول ، وياء في الثاني ، تقول : بخلاف مضموم العين ومكسورها كَطَالَ وخَافَ فلا تحويل فيهما وإنَّما تنقل حركة العين إلى الفاء ، للدلالة على البنية ، تقول : طَلَبْتُ وخِفْتُ بالضم في الأول والكسر في الثاني)) ^(٢) ، واختَصِرَ هذا القول في المهذب فيه : ((إذا أسند الفعل الأجوف إلى ضمير رفع متحرك حُرِّكت فاءه بالضم إذا كان من الباب الأول ، وحُرِّكت بالكسر إذا كان من الباب الثاني والرابع)) ^(٣) . ويعللون سبب حذف عين الفعل الأجوف بأنَّه يعود إلى التقاء ساكنين ، ويمكن توضيح ذلك بالمثال الآتي :

قَامَ - قَامَ + تَ - قَامَتْ - قَامَتْ - قَامَتْ

فعلة حذف الألف تعود إلى التقاء ساكنين ، وعلة تحريك الفاء بالضم تعود إلى أنَّ الفعل من الباب الأول . وعلى الرغم من أنَّ الأصواتيين لم يوافقوا الصرفيين في هذه العلة ، أعني : علة حذف العين في الفعل بب التقاء ساكنين ، إذ ذهبوا إلى أنَّ ذلك يعود إلى تقصير العلة الطويلة وحذف شبه العلة فقد

واقفهم في علة تحريك فاء الفعل بالضم بوصفها من الباب الأول () ، ونفهم من كلامهم أن ذلك يكون :

$$() + () = ()$$

لكنهم اقتصروا على قواعد الفعل الماضي الأجوف المجرد فقط من دون أي إشارة إلى الفعل الماضي الأجوف المزيد ، والفعلين المضارع والأمر في حالات التجرد والزيادة ، ويفهم من عدم ذكرها أن ما ذكر آنفاً ينطبق عليها أيضاً .

(٣-٢) إسناد الفعل الماضي الأجوف المزيد إلى ضمائر الرفع المتحركة:

لم تُشر الكتب المنهجية إلى قاعدة إسناد الفعل الماضي الأجوف المزيد إلى ضمائر الرفع المتحركة ، وغالباً ما يأتي الفعل الماضي الأجوف المزيد على الصيغ الآتية : (أَفْعَلْ ، أَنْفَعَلْ ، أَفْتَعَلْ ، اسْتَفْعَلْ) ، ومن أمثلة ذلك (اِذْقَادَ) ، و(اِقْتَادَ) ، فعند إسناد هذه الأفعال إلى الضمائر يكون ذلك على النحو الآتي :

$$() () () () () ()$$

فقد زفت عين الفعل أما ما قبلها فمُحَرَّرٌ بالضم . ولو أنعمنا النظر في ما قاله الشيخ أحمد الحملوي : ((...)) وتنقل حركة العين إلى الفاء فيها ...)) ، وما جاء في كتاب المهذب : ((... حُرِّكَتْ فَاوُهُ بِالضَّمِّ ...)) لوجدناه لا ينطبق على الفعل المزيد ؛ لأنَّ تحريك الفاء للدلالة على الحذف لا ينطبق على الفعل الماضي الأجوف المزيد إذا جاء على وزن (اِفْتَعَلَ) إذ إنَّ التحريك في هذا النوع من الأفعال يكون على التاء الزائدة وليس على الفاء

ولو قلنا : إنَّ تحريك التاء في هذه الصيغة بالضم هي للدلالة على حركة عينه ، فهذا سوف ينطبق على هذه الصيغة فماضي (اِقْتَادَ) (قَادَ) ، ومضارعه (يَقُودُ) ، ومصدره (قَوْدًا) . لكنه لا ينطبق على الفعل (صَادَ يَصْرِدُ) بعد الزيادة ، ويمكن توضيح ذلك بالمثال الآتي :

$$() + () = () \text{ انصَادَتْ } + () \text{ انصُدْتُ } = () \text{ انصُطَادٌ } + () \text{ انصُطَاذْتُ } .$$

فلو قلنا : (اِذْصُرْتُ) أو (اِصْطُرْدَنَ) بالكسر فإنَّ ذلك سوف يؤدي إلى حصول لبس بين الفعل المبني للمعط والفعل المبني للمجهول (ما لم يُسم فاعله) ، والدليل على ذلك ما جاء في كتاب المهذب في موضوع إسناد الفعل الأجوف للفعل المبني للمجهول : ((... ويُعامل المزيد الأجوف مُعاملة المجرد منه إلا أنه عند إسناده إلى الضمير المتحرك نحذف عينه إذا كانت تُقلب ألفاً في الماضي المعلوم ويُكسر ما قبلها ...)) () . استناداً إلى ما تقدم نستطيع القول : إنَّ قاعدة إسناد الفعل الماضي الأجوف المزيد إلى ضمائر الرفع المتحركة تكون بحذف ألفه (عينه) وتحريك ما قبلها بالضم .

(٣-٣) إسناد الفعلين المضارع والأمر الأجوفين المجردين إلى نون النسوة :

عند إسناد الفعلين المضارع والأمر المجردين إلى نون النسوة تُسَكَّنْ لام الفعل ، نحو (يَدْرُسُ يَدْرُسْنَ) (اِذْرُسْنَ) . وفي حال إسناد الأفعال الأجوفة الآتية : (يَقُومُ) - (قُمْ) ، (يَبِيْتُ) - (بِتْ) ، (يَخَافُ) - (يَخَافْنَ) إلى نون النسوة تصير بعد الإسناد :

$$() \text{ يَقُومْنَ } () \text{ يَبِيْتْنَ } () \text{ يَخَافْنَ } , \text{ والأمر (قُمْنَ) (بِتْنِ) (يَخَافْنَ) } , \text{ والأمر (يَقُومْنَ) (يَبِيْتْنَ) (يَخَافْنَ) } .$$

نلاحظ أنَّ إسناد هذه الأفعال إلى الضمانر لا يتوافق مع ما ذهب إليه الصرفيون بوصف الفعل الأول الباب الأول ، والفعل الثاني من الباب الثاني ، والفعل الثالث من الباب الرابع ؛ وذلك يعود إلى الأسباب الآتية :

- حركة الفاء في الفعلين (قَمْتُ) في الماضي ، و(يَقْمُنْ) في المضارع مضمومة ، وحركة الفاء في الفعلين (بْتُ) في الماضي ، و(يَبْتُنْ) في المضارع مكسورة ، أما حركة الفاء في الفعلين (خَفْتُ) في الماضي مكسورة ، و(يَخْفُنْ) في المضارع مفتوحة ، وهذا لا يدل على أن هذا الفعل من الباب الرابع ؛ لأنَّ ضمهما في (قَمْتُ) في الماضي ، و(يَقْمُنْ) في المضارع لا يدل على بابهما ، ولو كانت الضمة تدل على الباب جُعِلَ هذا الفعل من الباب الخامس ، وكذلك كسرهما في (بْتُ) في الماضي ، و(يَبْتُنْ) في المضارع ظاهره ينطبق على الباب السادس . فالذي يبدو أنَّ سبب كسر خاء (خَفْتُ) في الماضي لا يعود إلى أن أصلها كسرة ؛ ولكن لئلا يلتبس بأمره والمثال الآتي خير دليل على ذلك :

() + () () + ()

()

()

سبب الذي دفع الصرفيين إلى عدَّ هذا الفعل من الباب الرابع يعود إلى أنه كان في الأصل (خَوْفَ) وهذا التعليل لا يقوم على حجة منطقية إذ لا وجود حقيقي للأصل الصرفي ، إنما هي قواعد افتراضية ، وقد أشار ابن جني إلى ذلك إذ قال : ((... فهذا يوهم أنَّ هذه الألفاظ وما كان نحوها مما يُدعى أنَّ له أصلاً يُخالف لفظه ... وليس الأمر كذلك بل بضده))^(١) وعدم التعليل خيرٌ من التعليل .

لكن يمكن القول : إنَّ حركة فاء هذه الأفعال تشير إلى أبوابها ، فالفعل (يَقْمُنْ) مضموم الفاء فهو من الباب الأول ، والفعل (يَبْتُنْ) مكسور الفاء فهو من الباب الثاني ، والفعل (يَخْفُنْ) مفتوح الفاء فهو من الباب الثالث .

(٣ - ٤) إسناد الفعلين المضارع والأمر الأجوفين المزيدين إلى نون النسوة :

لم تُشر الكتب المنهجية إلى قاعدة إسناد هذين الفعلين إلى الضمانر (نون النسوة ، ألف الاثنين ، واو الجماعة ، ياء المخاطبة) ، وقواعد إسناد هذه الأفعال إلى (ألف الاثنين ، واو الجماعة ، ياء المخاطبة) لا تختلف كثيراً عن قواعد إسناد الفعل الصحيح ، وهي قواعد سهلة الحفظ ولا تحتاج إلى تعليل أو تأويل ، والذي يهمنا من تلك الضمانر (نون النسوة) . فعند إسناد الفعلين المضارع والأمر الأجوفين المزيدين إلى نون النسوة يكون ذلك على النحو الآتي :

(يَنْقَادُ + نَ يَنْقَادَنَّ يَنْقَدَنَّ) على وزن (يَنْقَلَنَ) ، ، (انْقَدُ + نَ انْقَدَنَّ) على وزن (انْقَلَنَ) ، (يَقْتَادُ + نَ يَقْتَادَنَّ يَقْتَدَنَّ) على وزن (يَقْتَلَنَ) ، ، () + () على وزن (اُقْتَلَنَ) ، ، (يَسْتَقِيمُ + نَ يَسْتَقِيمُ يَسْتَقِيمَنَّ) على وزن (يَسْتَقِلَنَ) ، ، (اسْتَقِمَّ + نَ اسْتَقِمَنَّ) على وزن (اسْتَقِلَنَ) ، ، () + () () + () () + ()

نلاحظ أنَّ عين الفعل المضارع الأجوف المزيّد قد حُذِفَتْ في الموزون والميزان ، وحُرِّك ما قبلها بالفتحة في صيغتي (يَقْتَلَنَ) ، و(يَقْتَلَنَ) ، وبالكسرة في صيغتي (يَسْتَقِلَنَ) ، و(يَقْلَنَ) بعد الإسناد ، وهذا ينطبق على فعل الأمر الأجوف المزيّد أيضاً .

نستطيع القول استناداً إلى ما تقدم :

إذا أسند الفعل المضارع المزيّد ، وفعل الأمر المزيّد إلى نون النسوة تُحذف عين الفعل منهما في الموزون والميزان ، وتحرك الحرف الذي يقع قبل العين بالفتحة إذا جاء على صيغتي (يَقْتَلَنَ) ، (يَقْتَلَنَ) وأمرهما ، ويُكسر إذا جاء على صيغتي (يَسْتَقِلَنَ) ، (يَقْلَنَ) وأمرهما . وتحرك الحرف الذي يقع قبل العين المحذوفة ليس له علاقة بأصل الفعل .

٤ - بناء الفعل للمجهول (ما لم يُسم فاعله) من الفعل الأجوف :

أولاً : الفعل الماضي :

أ - الفعل الماضي الأجوف المجرد :

(أ - ١) الفعل الماضي الأجوف المجرد غير المسند إلى ضمائر الرفع المتحركة :

يُصاغ الفعل المبني للمجهول من الفعل الماضي المجرد بضم أوله وكسر ما قبل آخره ، نحو (دَرَسَ) (دَرَسَ) أما الفعل الأجوف المجرد فقد سُمِعَتْ في فائه ثلاث لغات (لهجات) هي :

(حِيْكَ) ، (بَاعَ) (بَيْعَ) .

() .

ج - الإشمام : وهو الاتيان بالفاء بحركة بين الضم والكسر ، ولا يظهر ذلك في الخط ، ولكنه يظهر في اللفظ ، فقد فُرِئَ قوله تعالى : (وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ) () شمام في (قِيلَ ، وغِيضَ) وهي قراءة الكس (هـ) ، ويعلل الصرفيون سبب وجود تلك اللغات في بما يأتي :

() أجوف واوي عند بنائه للمجهول يد عينه إلى أصلها () أوله و فيصير (حُوْكَ)

() ي () ، ثم نقلب الواو إلى ياء ؛ لسكونها وكسر ما قبلها ، في ي (يُكَ) أما الفعل (بَيْعَ) فبُنِيَ للمجهول من الفعل (بَ) ؛ وذلك بإرجاع عينه إلى أصلها (بَيْعَ) ، ثم نضم أوله ونكسر ما قبل آخره فيصير (بَيْعَ) ، وثبقي الياء ساكنة فيصير الفعل (بَيْعَ) () ، ويعللون الإشمام بقولهم :

() ويجوز في بناء الأجوف الواوي للمجهول أن نقول : قَالَ (قِيلَ) . فقد أصبح الفعل (قَوْلَ) وبعد إجراء العمليات التي أجريت فيه ... أصبح (قِيلَ) بضم فائه أو كسرهما . وتنتطق الفاء بين هاتين الحركتين ، فلا نخلصها إلى الكسر ، ولا إلى الضم ... ويجوز الإشمام أيضاً في الأجوف اليائي ... () . والذي أراه أن لا داعي لذكر هذه التعليلات ، وإنما نكتفي بذكر اللغات المسموعة عن العرب فقط . والقاعدة الصرفية لوزن الفعل الماضي الأجوف المبني للمجهول غير المسند إلى الضمائر تكون بمقابلة كل حرف علة في الموزون بحرف (العين) في الميزان مُحَرَّكٌ بحركة من جنسه ، أما حركة الفاء في الموزون فتُذَقَّلُ كما هي في الميزان . ويمكن توضيح ذلك بالأمثلة الآتية :

أ - إخلاص الكسر : (حِيْكَ ، بَيْعَ) على وزن (فَعِلَ) .

() () :

ج - الإشمام : (بُيْعَ) على وزن (فُعْلَ) ...

أما التعليلات الصرفية المذكورة آنفاً فيمكن الاستغناء عنها ؛ لأن المرجعية التي استند إليها العربي في ذكر هذه الألفاظ كانت صوتية قائمة على السليقة البدوية والبيئة التي يعيش فيها . ولم تكن مرجعيته في ذكر هذه اللغات تعليلات صرفيين وتأويلاتهم .

(أ - ٢) الفعل الماضي الأجوف المسند إلى ضمائر الرفع المتحركة :

في حال إسناد الفعل الماضي الأجوف المبني للمجهول إلى ضمائر الرفع المتحركة تُحذف عينه وتُكسَر

بناء للمعلوم ، وتُضم إذا كانت تُكسر في حال البناء للمعلوم فرقاً بين الصيغتين. نقول: (جَحَّتْ) في (حُكَّتْ) ، و (بُعْتُ) في (بُعْتُ) ، و (خَفْتُ) في (خَفْتُ) . وهذه القاعدة واضحة لا تحتاج إلى توضيح أكثر من ذلك ويمكن فهمها بسهولة .

ب - الفعل الماضي الأجوف المزيد :

(ب- ١) الفعل الماضي الأجوف المزيد غير المسند إلى الضمائر :

ونقصد به ما جاء من الفعل الماضي الأجوف المزيد على وزن (أَفْعَلَ ، انْفَعَلَ ، اِفْتَعَلَ ، اسْتَفْعَلَ) ، نحو (أَعَانَ ، انْفَادَ ، اِفْتَادَ ، اسْتَعَاثَ) ، وتعامل هذه الأوزان على وفق قواعد الصرفيين معاملة الفعل الماضي الأجوف المجرد ، إذ سُمِعَتْ في فائه ثلاث لُغات هي :

: (اِنْقِيْدَ) ، (اِقْتَادَ) اِقْتِيْدَ .

• () () :

: (انْفِيدَ) ، (اقْتَا) (اقْنِيدَ) .

وتعليلاتهم في هذا النوع من الأفعال لا تختلف عمّا مرّ ذكره في الفعل الماضي الأجوف المجرد ؛ لذا لا أريد تكرارها ، وإنّما اكتفي بذكر أوزانها على القواعد التي وضعتها .

(اذْقِيْدَ) على وزن (اذْفَعِلَ) ، (اَقْتَا) اَقْتِيْدَ على وزن (اَفْتَعِلَ) .

• $\left(\begin{pmatrix} 1 \\ 0 \end{pmatrix}, \begin{pmatrix} 0 \\ 1 \end{pmatrix} \right)$ $\left(\begin{pmatrix} 1 \\ 0 \end{pmatrix}, \begin{pmatrix} 0 \\ 1 \end{pmatrix} \right)$ $\left(\begin{pmatrix} 1 \\ 0 \end{pmatrix}, \begin{pmatrix} 0 \\ 1 \end{pmatrix} \right)$ $\left(\begin{pmatrix} 1 \\ 0 \end{pmatrix}, \begin{pmatrix} 0 \\ 1 \end{pmatrix} \right)$:

- الإشمام : لا اعتقد ثمة قاعدة صرفية يمكن بواسطتها معرفة طبيعة الإشمام وقاعدة لفظه ، كما أنني لا أظن أن هنالك وزن صرفي له بوصفه يُلفظ ولا يُكتب .

نخلص من ذلك إلى أنَّ حروف العلة (الواو الطويلة ، والياء الطويلة) قُوبلت بالميزان بحرف (العين) وحركة من جنسها . أما الفاء فلم تَلْازِم السكون والفتح ، وسبب ذلك واضحٌ ، وهو لئلا تلتبس بالفعل المبني للمعلوم ، وتماشياً مع ما سُمِعَ من اللهجات العربية يمكننا القول : إنَّ إخلاص الكسر يشمل الفاء والعين ، وإخلاص الضم يشمل الفاء والعين أيضاً ، وبما أنَّ حركة الفاء والعين في الإشمام لاتظهر بشكلٍ جلي في النطق فلا يمكن حصرها بقاعدة صرفية ، وإدِّما اكتفي بما قاله الصرفيون فيها : ((وهو النطق بالفاء بين الكسر والضم ، وقلب عينه ياءً إن كانت واواً ، ولا يظهر الإشمام إلا في اللفظ))^(١) .

(ب-٢) الفعل الماضي الأجوف المزيد المسند إلى الضمائر :

لقد أشار مؤلفو كتاب (المهذب في علم التصريف) إلى القاعدة الصرفية في إسناد الفعل الماضي الأ. المزيد المبني للمجهول المسند إلى ضمائر الرفع المتحركة إذ قالوا : ((... ويُعامل المزيد الأجوف معاملة المجرد منه إلا أنه عند إسناده إلى الضمير المتحرك تُحذف عينه إذا كانت تُقلب ألفاً في الماضي المعلوم ويُكسر ما قبلها ... ونقول عند إسنادها إلى الضمير الـ

((^١). وَمَنْ يُنْعَمِ النَّظَرُ فِي هَذِهِ الْقَاعَةِ الصَّرْفِيَّةِ يَجِدُ السَّهُولَةَ وَالْيَسَرَ فِيهَا .
وَسَبَبُ كَسْرِ مَا قَبْلَ الْعَيْنِ الْمَحذُوفَةِ ؛ لِئَلَّا يَحْصُلَ لَبْسٌ بَيْنَ الْفِعْلِ الْمَاضِيِّ الْأَجُوفِ الْمَزِيدِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَعْلُومِ
مَاضِي الْأَجُوفِ الْمَزِيدِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَجْهُولِ وَالْمُسْنَدِ إِلَى الضَّمَانِ ، وَاسْتِنَاداً

إلى القاعدة التي وضعها يصير وزن (اَنْقُذْتُ) (اَنْقُذْتُ) ، ووزن (اَقْتَدْتُ) (اَقْتَدْتُ) .

ثانياً : الفعل المضارع :

أ. الفعل المضارع الأجوف المجرد :

(أ. ١) الفعل المضارع الأجوف المجرد غير المسند إلى نون النسوة :

يُصَاغُ الفعل المبني للمجهول من الفعل المضارع بضم أوله وفتح ما قبل آخره ، نحو (يَذْرُسُ - يَفْعُلُ) .
(يَذْرُسُ - يَفْعُلُ) ، أما الفعل الأجوف (يَقُولُ) يصير (يُقَالُ) ، و(يَبْنِعُ) يصير (يُبَاغُ) ، و(يَخَافُ) يصير (يُخَافُ) . ويعمل الصرفيون ذلك بما يأتي :

نضم أول هذه الأفعال ونفتح ما قبل آخرها فتصير (يُقُولُ ، يُبَيِّعُ ، يُخَوِّفُ) ثم ننقل حركة حرف العلة إلى الساكن الذي قبله ؛ لتحركه وسكون ما قبله ؛ لأن ذلك يؤدي إلى ثقل الحركة على حرف العلة (يُقُولُ ، يُبَيِّعُ ، يُخَوِّفُ) ، يقولون بعد ذلك : إذا تأملنا (يُقُولُ ، يُبَيِّعُ) قبل نقل حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح الذي قبله وجدنا حرف العلة متحركاً ، فحرف العلة متحرك في _____ ، وإذا تأملنا ما قبله _____ مفتوحاً ؛ لذا فقد تحرك حرف العلة في الأصل وانفتح ما قبله بما آل إليه بنقل الحركة فوجب قلب حرف العلة ألفاً نظراً لهذا ، فنقول : (يُقَالُ ، يُبَاعُ ، يُخَافُ) (١٧١) .

وعند تطبيق القاعدة الصرفية التي وضعناها على هذا النوع من الأفعال نجدها تنطبق عليه من دون أي نقل في الحركات والبحث عن علة هذا النقل ، ويكون ذلك على النحو الآتي :

(يُقُولُ) (يُقَالُ) على وزن (يُفَعِّلُ) ، (يُبَيِّعُ) (يُبَاعُ) على وزن (يُفَعِّلُ) ، (يُخَافُ) (يُخَافُ) على وزن (يُفَعِّلُ) .

واستناداً إلى ذلك يمكن القول : إن قاعدة صياغة الفعل المبني للمجهول من الفعل المضارع الأجوف المجرد غير المسند إلى نون النسوة تكون : بضم أوله وقلب عينه إلى ألف ، أما فاؤه فتبقى ساكنة في الميزان .

(أ - ٢) الفعل المضارع الأجوف المجرد المسند إلى نون النسوة :

لم تُشر الكتب المنهجية إلى قاعدة إسناد الفعل المضارع الأجوف المجرد المبني للمجهول إلى نون النسوة ، ولكن هذا لا يعني أنه لا يجوز إسناد هذه الأفعال إلى الضمائر ، ولا سيما المتحركة منها ، فعند إسناد الفعل المضارع الأجوف المبني للمجهول إلى نون النسوة على وفق قواعد الصرفيين يكون ذلك على النحو الآتي :

(يُقَالُ) + ن (يُقَالْنَ) (يُقَلْنَ) ، (يُبَاعُ) + ن (يُبَاعْنَ) (يُبَعْنَ) ، (يُخَافُ) + ن (يُخَافْنَ) (يُخَفْنَ)

ويعتقدون أن هذا الإسناد يؤدي إلى التقاء ساكنين ، نتخلص من الساكن الأول (حرف العلة) بالحذف فتصير البنية : (يُقَلْنَ ، يُبَعْنَ ، يُخَفْنَ) على وزن (يُقَلْنَ) . واستناداً إلى القواعد الصوتية فإن هذه البنية لم يحصل فيها التقاء ساكنين بل حصل فيها تقصير للعلة الطويلة (الألف) إلى علة قصيرة (الفتحة) ، وقاعدتهم في ذلك :

يُقَالْنَ (يُـ قَـ لَ نَ) يُقَلْنَ (يُـ قَـ لَ نَ) يُبَاعْنَ (يُـ بَـ عَ نَ) يُبَعْنَ (يُـ بَـ عَ نَ) يُخَافْنَ (يُـ خَـ فَ نَ) يُخَفْنَ (يُـ خَـ فَ نَ) .

وهاتان القاعدتان (الصرفية والصوتية) قواعد سهلة التطبيق وخالية من التعليل والتأويل . ويبدو أن سبب إغفالها من قبل الباحثين يعود إلى سهولتها إذ إن القواعد الصرفية التي تنطبق على الفعل الصحيح تنطبق عليها من دون أي تغيير ، ولو طبقنا القاعدة الجديدة عليها لا نجد أي تغيير أو تيسير أكثر مما سبق .

ب - الفعل المضارع الأجوف المزيد :

(ب - ١) الفعل المضارع الأجوف المزيد غير المسند إلى نون النسوة :

لم تُشر الكتب المنهجية إلى قاعدة صياغة الفعل المضارع الأجوف المزيد المبني للمجهول من الفعل المضارع الأجوف المزيد المبني للمعلوم . ولا أظن أن تعليقاتهم في هذه الصياغة تكون أسهل مما مر ذكره .

واستناداً إلى القواعد التي وضعناها يكون ذلك على النحو الآتي :

وسأوضح ذلك بالأمثلة الآتية :

وهذه الأمثلة تتوافق مع اللسان العربي من دون الرجوع إلى أصل اللفظة ، واللجوء إلى التعليل .

(ب-٢) الفعل المضارع الأجوف المزيد المسند إلى نون النسوة :

لم تشر الكتب المنهجية إلى أي قاعدة أو مثال لمثل هذا النوع من الإسناد . لكنني استشفيت من قواعدهم الصرفية أن ذلك يكون على النحو الآتي :

(يُنْقَادُ + نَ يُنْقَادُ يُنْقَدَنَّ) على وزن (يُنْقَلَنَ) ،، (يُنْقَادُ + نَ يُنْقَادُ يُنْقَدَنَّ) على وزن (يُنْقَلَنَ) ،، (يُسْتَقَامُ + نَ يُسْتَقَامُ يُسْتَقَمَنَّ) على وزن (يُسْتَقَلَنَ) ،، (يُسْتَقَامُ - نَ يُسْتَقَامُ يُسْتَقَمَنَّ) على وزن (يُسْتَقَلَنَ) .

نخلص مما تقدم إلى أنَّ عين الفعل المضارع الأجوف المزيد تُحذف عند إسناده إلى نون النسوة ويُفتح ما قبلها دائماً .

أما فعل الأمر فلا يُبنى للمجهول ؛ لأنه يُستعمل للمخاطب ، والمبني للمجهول يُستعمل للغائب ، أما إذا أردنا أن نأمر بفعل مبني للمجهول فعلينا أن نأتي بمضارع الفعل المبني للمجهول مسبوقةً بلام الأمر ن (لِيُقَامَ المهرجانُ) ، و (لِيُبَاغَ الزيتُ) .

٥ - اسم الفاعل :

عرّفه الشيخ أحمد الحملاوي بأنّه ((ما اشتق من مصدر المبني للفاعل ، لمن وقع منه الفعل ، أو تعلق به))^(١) . وعرّفه مؤلفو كتاب المذهب بأنّه ((وصف مشتق من الفعل المبني للمعلوم ، الذي وقع منه الفعل أو قام به . ويدل على الحدوث والتجدد))^(٢) .

وَمَنْ يُنْعَمَ النَّظَرُ فِي هَذَيْنِ التَّعْرِيفَيْنِ يَجِدُ فِيهِمَا اخْتِلَافاً وَاضِحاً، فَالْشَّيْخُ الْحَمَلَاوِيُّ يَرَى أَنَّ اشْتِقَاقَ اسْمِ الْفَاعِلِ يَكُونُ مِنَ الْمَصْدَرِ ، وَمُؤَلِّفُو كِتَابِ الْمَهْذَبِ يَقُولُونَ : إِنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْفِعْلِ ، وَ هَذَا الْاِخْتِلَافُ تَعَوُّدُ جُزُورِهِ إِلَى اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ فِي أَصْلِ الْاِشْتِقَاقِ . فَقَدْ ذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ الْمَصْدَرَ هُوَ الْأَصْلُ الَّذِي اسْتَقْتَتْ مِنْهُ الْمُشْتَقَّاتُ ، وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ الْفِعْلَ هُوَ الْأَصْلُ الَّذِي اسْتَقْتَتْ مِنْهُ الْمُشْتَقَّاتُ ، وَذَهَبَ غَيْرُهُمْ إِلَى أَنَّ كُلًّا مِنَ الْفِعْلِ وَالْمَصْدَرِ أَصْلٌ مُسْتَقِلٌّ بِنَفْسِهِ (٢٠) .

وما ذهب إليه مؤلفو كتاب المذهب بوصف اسم الفاعل مشتق من الفعل المبني للمعلوم يتفق مع ما ذهب إليه الأوائل ولا سيما ممن يُعد من البصريين وهم - على سبيل المثال لا الحصر - ، ابن مالك (ت ٤٨٠ هـ) (هـ) . فقد قال ابن مالك في تعريف اسم الفاعل : ((الصفة الدالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه ، أو معنى الماضي)) (١) ، وهو عند الرضوي ((ما اشْتُقَّ من فعلٍ لمن قام به الحدث)) (٢) .

(٥-٢) القاعدة الصرفية فى اشتقاق اسم الفاعل من الثلاثى المجرد :

القاعدة الصرفية التي استند إليها الشيخ الحملاوي في صياغة اسم الفاعل من مصدر المبني للمعلوم هي قوله : ((وهو من الثلاثي على وزن فاعل نحو ناصر ، وضارب ...))^(١) ، يقصد بقوله من الثلاثي : (المصدر الثلاثي) استناداً إلى ما جاء في التعريف ، وذلك الاشتقاق يكون على النحو الآتي :

() () ضاربٌ ، لكن ذلك به حاجة إلى نظر ، إذ لو سُئِلَ عن قاعدة اشتقاق اسم الفاعل (ذاهب) من المصدر (ذَهَبَ) فهو غير ثلاثي ، واسم الفاعل (ناجح) من المصدر (نَجَّاح) فهو غير ثلاثي ونحوهما ؟ فماذا يكون جوابه ؟ !!

أما مؤلفو كتاب المهذب فقاعدتهم الصرفية في اشتقاق اسم الفاعل من الثلاثي هي : ((يُصاغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المجرد على وزن (فَاعِل)))^(١) . واستناداً إلى هذه القاعدة يكون اشتقاق اسم الفاعل (نَاصِرٌ) من (نَصَرَ) ، و(ضَارِبٌ) من (ضَرَبَ) ، و(ذَاهِبٌ) من (ذَهَبَ) ، و (نَاجِحٌ) من (نَجَّحَ) . أما الفعل الأجوف - بحسب هذه القاعدة - (قَالَ ، بَاعَ ، خَافَ) فعندما يريدون أن يشتقوا منه اسم فاعل يقلبون عين الفعل فيه إلى همزة ، إذ قالوا فيه : ((... من الفعل الأجوف (معتل العين) على وزن (فَاعِل) مع قلب ألف الفعل همزة))^(٢) ، فيكون ذلك على النحو الآتي : (قَالَ) () () () ثم قالوا : ((وإن صحت العين تبقى))^(٣) ، ومثلوا لذلك بالأفعال الآتية : (عَوَرَ ، أَيْسَ) وغيرها . فعندما تُريد أن تشتق اسم الفاعل من هذه الأفعال يكون ذلك على النحو الآتي : (عَوَرَ عَاوَرٌ) ، (أَيْسَ أَيْسٌ) ، وعند تطبيق هذه القاعدة على الفعل الأجوف المهموز اللام مثل (جَاءَ) يكون ذلك على النحو الآتي : () طق بهمزتين في نهاية الكلمة غير موجود في اللسان العربي ، وبدلاً من أن يضعوا قاعدة صرفية لذلك الاشتقاق يسهل حفظها سلكوا مسلك التعليل والقلب ، والبحث عن القياس ، وعن أصل اللفظة الافتراضي ، وعرضوا اختلافات العلماء فيها ، مما أدى ذلك إلى صعوبة استيعابها وتعقيد اشتقاقها ناهيك عن عدم القناعة بها .

فقد قالوا : ((وفي صياغة اسم الفاعل من هذا النمط من الأفعال المهموز اللام والمعتل العين رأيان :

١- إنَّ اسم الفاعل من (ج ي ء - جايئ) على وزن (فَاعِل) ، قَلِبَتِ عين الفعل (الياء) همزة . فأصبح خره همزتان ، فَقَلِبَتِ الأخيرة ياءً لمناسبة الكسرة قبلها ، فأصبح (جائي) على وزن فاعل مثل (القاضي والناني) ، ويُعطى حكم الناقص . فتثبتت لامه إذا لم يُنَوَّنْ ، أو إذا كان منصوباً ،

٢- إنَّ فيه قلباً مكانياً بتقدم لامه على عينه فيكون على وزن (الجائي : الفاعل) فإذا حذفنا لامه يكون وزنه (فال)))^(٤) . والرأي الأول يُنسب إلى سيبويه (ت هـ) ، والثاني إلى الخليل بن أحمد (ت هـ) . لكنني لم أجد هذه الآراء في كتاب سيبويه ! ومن شواهد هذا الاشتقاق قول زهير :
شييناً إذا كان جائئاً^(٥)

نلاحظ مما تقدم أنَّ القاعدة الصرفية الموضوعية لصياغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المجرد كانت سهلة التطبيق على الفعل السالم وعند تطبيقها على الفعل الثلاثي الأجوف المجرد فقدت سهولتها ويبدو أنَّ ذلك يعود إلى الأسباب الآتية :

- اجتماع الهمزتين .

- قلب الهمزة الأخيرة إلى ياء .

- وجود قلب مكانى بتقديم لام الفعل على عينه .

وليس هذا فحسب فلدينا مشكلين قبل ذلك ، هما :

- اعتلال عين الفعل الأجوف وصحتها في مثل (بَاعَ ، وعَوَرَ ...) .

اتفق مع مؤلفي كتاب المهذب في اعتمادهم على القاعدة الصرفية التي وضعها الأوائل لاشتقاق اسم الفاعل من الفعل الثلاثي وليس من المصادر ، لكن لدي بعض الملاحظات على ما يتعلق با

الأجوف (ما كان وسطه ألف في الماضي) . فقولهم : ((من الأجوف (معتل العين) على وزن (فَاعِل) مع قلب ألف الفعل همزة ... وإن صحت العين تبقى ...)) . يلمس منه أنَّهم يعدّون واو (عَوَرَ) ، وياء (أَيْسَ) من

وإن سُئِلَ عن سبب قلب الهمزة الأخيرة إلى ياء فيكون الجواب : إنَّ النطق بهمزتين في نهاية الكلمة غير

(٥ - ٣) القاعدة الصرفية في صياغة اسم الفاعل من غير الثلاثي :

وأوزانها :

العدد الأول / آب ٢٠٠٨

ومما تجدر الإشارة إليه أن صيغتي (مُفْعَلٌ) و(مُفْعَلٌ) من الفعل الأجوف المزيد أمثال (مُنْقَادٌ) و(مُمْتَنَزٌ) ونحوها يتساوى فيها اسم الفاعل واسم المفعول ، ولانستطيع التفريق بينهما إلا من ذكرهما في سياق أو إدخالهما في جملة () :
(الزهرُ مُمْتَنَزٌ) () () .

ف(مُمْتَنَزٌ) في الجملة الأولى اسم فاعل ، وفي الثانية اسم مفعول . واستناداً إلى ذلك يكون وزن اللفظة في الجملة الأولى (مُفْعَلٌ) بكسر العين ، وفي الثانية (مُفْعَلٌ) بفتح العين .
ولو سُئِلَ عن سبب كسر العين في وزن (مُمْتَنَزٌ) في الجملة الأولى ، وفتحها في وزن الجملة الثانية ، يكون الجواب استناداً إلى قاعدة اشتقاق اسم الفاعل واسم المفعول من الفعل غير الثلاثي ، وفحواها : يُشْتَقُّ اسم الفاعل بضم أوله وكسر ما قبل آخره ، ويُشْتَقُّ اسم المفعول بضم أوله وفتح ما قبل آخره . والقاعدة ورة تتوافق مع قواعد وزن اسم المفعول وتُخالف قواعد وزن اسم الفاعل . لذا لجأ الصرفيون إلى التعليل ويكون ذلك - على رأيهم - على النحو الآتي :

أصل (مُدْقَادٌ) (مُدْقَوْدٌ) فُلِبَتِ الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها () . ونفهم من كلامهم أن ذلك يحصل في موزون فقط ، أما الميزان فتبقى فيه العين مكسورة ، ويبدو أن هذا التعليل به حاجة إلى نظر ؛ لأن هذا الأصل من افتراض الصرفيين ليس له وجود حقيقي في اللغة العربية جاؤا به ليتوافق مع قواعدهم الصرفية الموضوعية . لذا أذهب إلى أن تكون القاعدة الصرفية لصياغة اسم الفاعل من الفعل غير الثلاثي على النحو :

يُصَاغ اسم الفاعل من الفعل غير الثلاثي من مضارعه بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل آخره إذا كان حرفاً صحيحاً نحو (تَزَلُّزٌ - يَدْزَلُّزٌ - مُتَزَلِّزٌ) . أما إذا كان حرف علة فَتَقْدَرُ عليه في الموزون وتذكر في الميزان نحو (مُمْتَنَزٌ - مُفْعَلٌ) ، (مُنْقَادٌ - مُفْعَلٌ) ، (مُعِينٌ -) (مُسَدِّغِيثٌ - مُسَدِّقِعِلٌ) ونحوها ، واستناداً إلى هذه القاعدة نستغني عن البحث عن الأصل والتعليل .

٦ - اسم المفعول :

(٦-١) تعريف اسم المفعول :

قال الشيخ الحملاوي في تعريف اسم المفعول : ((هو ما اشتقَّ من مصدر المبني للمجهول ، لمن وقع عليه الفعل)) () ، وعرفه مؤلفو كتاب المهذب بأنه ((وصفٌ عارضٌ مصوغٌ من الفعل المبني للمجهول ليدل على ما وقع عليه الفعل)) () .

ولا يخفى علينا ما بهذين التعريفين من اختلاف في ما يُشتق منه اسم المفعول ، فيرى الحملاوي أن اشتقاق اسم المفعول من مصدر المبني للمجهول ، ومؤلفو كتاب المهذب يرون أن اشتقاقه من الفعل المبني للمجهول . وذكرت آنفاً أن هذا الاختلاف تعود جذوره إلى اختلاف النحاة في أصل اشتقاق المشتق . واتفق مع مؤلفي كتاب المهذب في اشتقاق اسم المفعول من الفعل المبني للمجهول ، وأعجب مما قاله الشيخ الحملاوي إذ لم أسمع بمصدر المبني للمجهول من قبل ! ولاتوجد إشارة لمثل هذا التعريف في المصادر القديمة () .

() القاعدة الصرفية في اشتقاق اسم المفعول

وغير الثلاثي الأجوف :
يُصَاغ اسم المفعول من الفعل الثلاثي المجرد على وزن (مَفْعُول) نحو (كُتِبَ) () () .

وعند تطبيق هذه القاعدة على الفعل الأجوف مثل (قِيلَ ، بِيْعَ) يكون ذلك على النحو الآتي :
(قِيلَ - مَقُولٌ) ، (بِيْعَ - مَبْيُوعٌ) . وهذه الألفاظ غير مستعملة في اللسان العربي ، واسم المفعول المستعمل من هذه الأفعال في اللسان العربي هو (مَقُولٌ من قِيلَ) ، (مَبْيُوعٌ من بِيْعَ) .

وبدلاً من وضع قاعدة تتناسب مع اللسان العربي أخذوا يقدرّون ، ويعلّلون ، ويقيسون وهذا يتنافى مع الغاية التي وُضعت من أجلها علوم اللغة العربية . وقول مؤلفي كتاب المهذب خير دليل على ما أذهب إليه ، إذ قالوا في قاعدة اشتقاق اسم المفعول من الفعل الأجوف الواوي (قِيلَ ، صِينٌ ، نِيمٌ) : ((قَدَّرَ الصّرفيون أنَّ أصل الصيغة (مَفْعُول) . فالأول أصله (مَقْوُول) ، والثاني (مَصْوُون) ، والثالث (مَنْوُوم) بواوين ، حذفنا الواو الزائدة ، ثم ضمت عين الكلمة لمناسبة الواو فأصبحت : (مَقُول) و(مَصُون) و(مَنْووم) على وزن (مَفْعَل) ، وهذا هو رأي الخليل . ويرى بعضهم أننا حذفنا الواو الأولى أي عين الكلمة ، وضمت فاء الكلمة لمناسبة الواو ، فأصبحت (مَقُول) ، و(مَصُون) و(مَنْووم) على وزن (مَقُول) . وهذا هو رأي (() .

وقالوا في اشتقاق اسم المفعول من الأفعال الأجوفة اليائية (بَيْعَ ، زَيْدَ ، صَرِيْدَ) : ((إِنَّ أصلها (مَبْيُوعَ) ، (مَزِيْدُ) ، (مَصِيْدُ) على وزن (مَفْعُول) فحذفنا الواو الزائدة ، ثم كسرنا ما قبل الياء فصارت (مَبْيَع) و(مَزِيْد) و(مَصِيْد) بوزن (مَفْعَل) وهذا رأي الخليل . ويقول رأي آخر : إننا حذفنا الياء أي عين الكلمة ثم قلبنا الواو ياءً وكسرنا ما قبلها للفرق بين الأجوف اليائي والأجوف الواوي فأصبحت (مَبْيَع) و(مَزِيْد) و(مَصِيْد) بوزن (مَفْعِل) وهو رأي الأخفش)) () .

هذه هي آراء الأوائل التي نقلها مؤلفو كتاب المهذب ، لكنهم لم يشيروا إلى المصادر التي نقلوا منها هذه الآراء ؛ ليتسنى للباحث والقارئ معرفتها والرجوع إليها ، إلا أنني وجدت سيبويه يقول : ((وتقول الياء: مَبْيَعٌ مَهْيَبٌ العين وأذهبت لأنه يلتقي يجعلوها هذا الوجه عندهم كلامهم يقلبوا ياء عليهم يتبعوها الياء لشبهها قولهم: ومشيْبٌ ومنيلٌ مليمٌ : حير. يخرجها فيقول: مخيوط ومبيوعٌ فشبهوها بصيودٍ وغيوري حيث بعدها فتهمز)) () .

ومما تجدر الإشارة إليه أيضاً أنهم قالوا في موضع آخر : ((مَقْوُول (أصلها مَقْوُ و ل - اسم مفعول من قال - نُقلت حركة الواو الأولى إلى الساكن الصحيح قبلها ، فاجتمع ساكنان ومَقْوُول - حُذِفَت الواو الثانية فأصبحت مَقُول - مَفْعَل ، ومثلها مَعُود ، مَعُوم ، مَسُود ، مَبْيَع (أصلها مَبْيُوع - اسم مفعول من بَاعَ - ، نُقلت حركة الواو الأولى إلى الساكن الصحيح قبلها ، فاجتمع الساكنان - مَبْيُوعَ - حُذِفَت الواو فأصبح مَبْيَع ، نُ كسرة فأصبحت مَبْيَع) مَفْعَل . ومثلها مَطْرِبٌ ، مَسِيرٌ)) () .

تستطيع القول استناداً إلى ما تقدّم : إنَّ هذه الفلسفة الطويلة ، واختلاف وجهات النظر فيها يعود سببهما إلى تحميل قاعدة اشتقاق اسم المفعول من الفعل السالم ما ليس لها ، وفي ما ذهبوا إليه نظر إذ إنهم أخطؤوا في ما قالوه هم ، فما ظنك بالمتعلمين ؟! وأعني بذلك : ما اطلعنا عليه من قول مؤلفي كتاب المهذب المذكور آنفاً . إذ ذهبوا إلى أنَّ (مَقْوُول) مشتقٌّ من قَالَ ، و(مَبْيَع) مشتقٌّ من بَاعَ ، وهذا مخالف للقاعدة الصرفية التي ليها وهي : إنَّ اسم المفعول مشتقٌّ من الفعل المبني للمجهول وليس من الفعل المبني للمعلوم كما هو مذكور في تعريفهم لاسم المفعول .

وذكروا في موضع آخر أنَّ بعض المحدثين قد التفت إلى ما في هذه الفلسفة من تعقيد ، ومن هؤلاء الدكتور عبد الله دروش إذ ذهب إلى أنه ينبغي أن تكون قاعدة صوغ اسم المفعول من الفعل الأجوف من مضارعه المبني للمعلوم مع إبدال حرف المضارعة ميماً () ، والذي يُسوِّغ رأيه هذا مدى التشابه بين اسم المفعول المشتق من الفعل الأجوف وفعله المضارع المبني للمعلوم ، وذلك يكون على النحو الآتي :

(يَقُولُ) () (يَبْيَعُ) (مَبْيَعٌ) على وزن (مَفْعَل) .

ولاقى هذا الرأي قبُولاً من مؤلفي كتاب المهذب إذ قالوا فيه : ((وهو رأيٌ جديرٌ بالاهتمام ، لأنَّ عدم التقدير خيرٌ من التقدير ، ولأنَّ اللغة توصف ولا تُغَلَّف)) (١) .

واتفق معهم في ذلك بوصفه يتفق مع ما أذهب إليه من دعوةٍ لإعادة النظر في قواعد تصريف الفعل الأجوف واشتقاقاته . لكن يجب علينا أن نعيد الحقوق إلى أصحابها الشرعيين ، وأعني بذلك أنَّ هذا الرأي ليس لعبد الله درويش بل لسبويه ، قال سبويه : ((ويجري يفعل فيهما فاجروها مثالهما وزيادته زيادتها فيجري يفعل : فاجروها يخاف ويهاب هذا لأنهم يجاوزوا أنهم ميماً ياء قولهم: الميم)) (٢)

(٣) . ويُصاغ اسم المفعول من غير الثلاثي بوزن مضارعه المبني للمجهول مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة فقط (٤) .
نحو : (يُعَاثُ مُعَاثُ) ، (يُذْقَادُ مُذْقَادُ) ، (يُقَوَّادُ مُقَوَّادُ) ، (يُسَدُّ)

٧ - الإعلال والإبدال :

الإعلال والإبدال من الموضوعات اللغوية المتداخلة ، فهي تُدرس في موضوعات اللهجات العربية ، وفي الدراسات الصوتية ، والدراسات الصرفية . وسأكتفي في هذا البحث في ما يتعلق منها في موضوع بحثنا

لاح الصرفيين يعني : ((تغيير حرف العلة للتخفيف ، قلبه ، أو إسكانه ، أو حذفه)) (٥) . أما الإبدال فيعني : ((تحويل أحد حروف الكلمة إلى آخر بحيث لا يختفي الأول ويحل الآخر محله سواء أكان الحرفان من حروف العلة أم من الحروف الصحيحة أم كان أحدهما صحيحاً و)) (٦) . ويُقسَّم الصرفيون الإعلال على ثلاثة أقسام هي :

((ويُراد به تحويل أحرف العلة والهمزة بعضها مكان بعض بحيث لا يختفي الأول ويحل الآخر محله)) (٧) ، نحو (قَائِلٌ) و (بَائِعٌ) . يقولون : إنَّ أصلها (قَاوِلٌ) و (بَايِعٌ) . بعد الألف الزائدة حُوِّلَت همزة . وكما بينت سابقاً إنَّ هذه الأصول مفترضة لا أساس لها من الصحة في اللسان العربي الفصيح ؛ لذا أعتقد أنَّ الألف في (قَالَ) ، و (بَاعَ) قُلِّيت همزة عند اشتقاق اسم الفاعل منها لاقترب مخرجهما الصوتي (٨) . استناداً إلى ذلك يكون هذا إبدال وليس إعلال لانطباق تعريف الإبدال عليه ، ولا وجود لهذا النوع من الإعلال في اللسان العربي .

الإعلال بالتسكين [الإعلال بالنقل] : ((ويُراد به ما يجري في الألفاظ المعتلة التي تنقل فيها حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبلها ، ويحل السكون محل الحركة للتخفيف)) (٩) . ويمثلون لهذا النوع من الإعلال بـ (يَصُومُ) و (يَبِيعُ) يقولون : إنَّ أصلها (يَصُومُ) و (يَبِيعُ) نَقِلَتْ فيها حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها وحلَّ السكون محل الحركة للتخفيف . والذي أذهب إليه أنَّ (يَصُومُ) (يَبِيعُ) هي أصولٌ بنفسها ، واستناداً إلى القاعدة الصرفية التي وضعتها يمكن وزن هذه الألفاظ من دون البحث عن الأصل (يَصُومُ) (يَبِيعُ) ؛ لذا يمكننا القول : لا وجود لهذا النوع من دفع الصرفيين للقول بذلك يعود إلى عدم اتفاق هذه الألفاظ مع قواعدهم الصرفية ؛ لذا افترضوا هذه الافتراضات التي تزيد من تعقيد القاعدة الصرفية بدلاً من أن تيسرها

((وذلك كحذف الواو إذا كانت فاءً لفعلٍ مضارعٍ على زنة (يَفْعُلُ) نحو : وَعَا يَعُدُّ والأصل يَوْءُ عُدُّ)) (١٠) . ويبدو أنَّ في ذلك نظراً ؛ وذلك لأنَّ كل لفظة هي أصلٌ بنفسها هذا من جهة ، ومن جهةٍ أخرى إنَّ الحذف موجود في اللسان العربي في حروف العلة وفي غيرها ولا يعود سببه إلا إلى ته إلى المضارع يصير (يَأْخُذُ) على وزن (يَفْعُلُ)

استناداً إلى ضوابط أبواب الفعل الثلاثي المجرد التي وضعها الصرفيون بوصفه من الباب الثاني () .
(يَأْخُذُ) على وزن (يَفْعُلُ) استناداً إلى قوله تعالى : (أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرْدَتْ أَنْ أَعْيِبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً) () ، ولو صرفت منه الأمر يصير (خَذَ) أو (خَذْتُ) تلاحظ أن الهمزة - وهي ليست حرف علة - قد حُذِفَتْ . إذن الحذف في اللسان العربي موجود ، لكن سببه لا يعود إلى الإعلال .

نخلص مما تقدّم إلى أن لا إعلال في اللسان العربي ، وجميع ألفاظ اللغة العربية أصل .
النتائج :

يمكن تقسيم نتائج البحث على (خمس) أقسام هي :
الأول : القواعد الصرفية :

. يوزن الفعل الأجوف بتحريك حرف العلة (العين) في الميزان بحركة من جنسه مع لحاظ ما يأتي:
أ - تكون فاء الفعل الأجوف مفتوحة في الماضي المجرد ، وفي الماضي والمضارع المزيد إذا جاء على صيغة (اَذْفَعْلَ - يَذْفَعُلُ) .

ب - تكون فاء الفعل الأجوف ساكنة في المضارع المجرد ، وفي الماضي والمضارع المزيدين ما عدا صيغة (اَذْفَعْلَ - يَذْفَعُلُ) .

. عند إسناد هذه الأفعال إلى الضمائر يُحذف حرف العلة (العين) ، مع لحاظ ما يأتي :
أ - تُحْرَكُ فاء الفعل الماضي المجرد بحركة بابه ، وتُعكس حركة الفاء عند بنائه للمجهول .
هـ ، وتُفتح عند بنائه للمجهول .

ج - يُحْرَكُ ما قبل العين المحذوفة في الماضي المزيد بالضم في حال البناء للمعلوم ، وبالكسر

للمجهول .

د - يُحْرَكُ ما قبل العين المحذوفة في المضارع المزيد بالفتح إذا كان على صيغتي (يَفْعُلُ) ، (يُفَعِّلُ) ، ويُكسر إذا

كان على صيغتي (يُسَقِّلُ) ، (يُفَعِّلُ) إذا جاء مبنياً للمعلوم . وبالفتح دائماً إذا كان مبنياً للمجهول .

. عند بناء هذه الأفعال للمجهول يكون ذلك على النحو الآتي :

الماضي المجرد والمزيد سُمِعَتْ فيه ثلاث لغات . إخلاص الضم ، وإخلاص الكسر ، والإشمام . وذلك يكون

على العين وما قبلها في الميزان .

ب - المضارع المجرد بضم أوله وقلب عينه إلى ألف ، وتسكين ما قبلها في الميزان .
يد بضم أوله وقلب عينه إلى ألف ، وتسكين ما قبلها في صيغتي (يَفْعُلُ) ،

(يُسَدِّفَعُلُ) ، وفتح

ما قبلها في صيغتي (يُذَفَعُلُ) ، و (يُفَعِّلُ) في الميزان .

. يُصاغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي الأجوف على وزن (فَاعِلُ) مع إبدال الألف (عين الفعل) بهمزة ، ومن غير الثلاثي من مضارعه بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة فقط ، وتُقدَّر الكسرة على حرف العلة في الموزون ، وتذكر في الميزان .

. يُصاغ اسم المفعول من الفعل الثلاثي الأجوف من مضارعه المبني للمعلوم مع إبدال حرف المضارعة ميماً ، أما غير الثلاثي من مضارعه المبني للمجهول مع إبدال حرف المضارعة ميماً .

الثاني : ما تمخض عن القواعد الصرفية :

- . كل ألفاظ اللغة العربية أصلية وغير منقلبة عن أصل .
- . لا وجود للإعلال في اللسان العربي إلا من وجهة نظر الصرفيين .
- . الأفعال الأجوفة مثل (خَافَ يَخَافُ) ، و (هَابَ وَيَهَابُ) ونحوها من الباب الثالث وليس من الباب

الثالث : ما لم تشر إليه الكتب المنهجية :

- . لم تشر الكتب المنهجية إلى قواعد إسناد الفعل الماضي الأجوف المزيد إلى ضمائر الرفع المتحركة ، ولا إلى قواعد إسناد الفعلين المضارع والأمر الأجوفين المجردين والمزيدين إلى ذ
- الرغم من عدم انطباق قواعدهم الصرفية الموضوعية على هذه الأفعال من دون اللجوء إلى التعليل والقياس ، وقد وضحت ذلك خلال البحث استناداً إلى القواعد الجديدة .
- . لم تشر الكتب المنهجية إلى قواعد بناء الفعل المضارع الأجوف المجرد المسند إلى نون النسوة ، وغير المسند إلى نون النسوة ، والمزيد المسند إلى نون النسوة للمجهول على الرغم من عدم انطباق قواعدهم الصرفية الموضوعية عليه من دون تعليل وقياس ، وقد وضحت ذلك خلال البحث استناداً إلى القواعد الجديدة .

الرابع : ما اختلفت فيه الكتب المنهجية :

- . اختلفت الكتب المنهجية في أصل اشتقاق المشتقات ، أهو من المصدر أم من الفعل ؟ والصواب إنها تُشتق من الفعل - وهو ما ذهب إليه مؤلفو كتاب المهذب - وليس من المصدر - وهو ما ذهب إليه الشيخ أحمد الحملوي - ، وذكرت أسباب ذلك في موضعها .
- . اختلفت الكتب المنهجية في قاعدة اشتقاق المشتقات ، أهى من المصدر أم الفعل ؟ والصواب إنها تُشتق من الفعل - وهو ما ذهب إليه مؤلفو كتاب المهذب - وليس من المصدر - وهو ما ذهب إليه الشيخ أحمد الحملوي - .

الخامس : ما اختلف فيه العلماء :

- . اختلفت وجهات نظر العلماء في صياغة اسم الفاعل من (جَاءَ) ونحوه من الأفعال ، وسبب ذلك يعود إلى قواعدهم الصرفية واختلاف مرجعياتهم الفلسفية في التأويل والتعليل .
- . انشغال أصحاب الكتب المنهجية بالفلسفة والتعليل أبعدهم عن معرفة القاعدة الصرفية الأصلية التي وضعها سيبويه واعتمدها العلماء من بعده في اشتقاق اسم المفعول من الفعل الأجوف ، وهي قاعدة سهلة التطبيق ، وبعيدة عن الفلسفة والتعليل .

الإحالات والحواشي :

- (١) ينظر : شذا العرف في فن الصرف ، الشيخ أحمد الحملاوي : ٢١ ؛ و المهذب في علم التصريف ، الدكتو هاشم طه شلاش والدكتور صلاح مهدي الفرطوسي و الدكتور عبد الجليل عبيد : ٤٧ - ٤٨ .
- (٢) المهذب : ٤٨ .
- (٣) ينظر : م . ن : ٣٥٠ - ٣٥١ .
- (٤) الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني : ٢٦٩ / ١ .
- (٥) ينظر : المهذب : ٥٧ .
- (٦) ينظر : م . ن : ٦٦ .
- (٧) ينظر : م . ن : ٦٩ .
- (٨) ينظر : م . ن : ٧٦ .
- (٩) ينظر : م . ن : ٣٥٠ - ٣٥١ .
- (١٠) شذا العرف : ٦٢ .
- (١١) المهذب : ١١٨ .
- (١٢) ينظر : دراسات في علم أصوات العربية ، داوود عبد : ١٣٩ - ١٤٨ .
- (*) أصلها (اصْدَاد) قبل إبدال تاء الافتعال بالطاء ؛ وذلك لانعدام الانسجام الصوتي بين تاء الكلمة وفانها .
- (١٣) المهذب : ١٤٩ .
- (١٤) سورة البقرة : ٢٣٩ .
- (١٥) الخصائص : ٢٦٩ / ١ .
- (١٦) سورة هود : ٤٤ .
- (١٧) ينظر : مُعجم القراءات القرآنية ، الدكتور أحمد مختار عمر والدكتور عبد العال سالم مكرم : ٣٩٠ / ٢ .
- (١٨) ينظر : المهذب : ١٤٦ - ١٤٧ .
- (١٩) م . ن : ١٤٧ .
- (٢٠) م . ن : ١٤٨ .
- (٢١) م . ن : ١٤٩ .
- (٢٢) ينظر : م . ن : ١٥١ - ١٥٢ .
- (٢٣) شذا العرف : ٧٤ .
- (٢٤) المهذب : ٢٥٢ .
- (٢٥) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، أبو البركات الأنباري : (المسألة الثامنة والعشرون) ٢٣٥ - ٢٤٥ .
- (٢٦) تسهيل الفوائد ، ابن مالك : ١٣٦ .
- (٢٧) شرح كافية ابن الحاجب ، الرضي الاسترأبادي : ٤٨٣ / ٣ .
- (٢٨) شذا العرف : ٧٤ .
- (٢٩) المهذب : ٢٥٢ .
- (٣٠) م . ن : ٢٥٣ .
- (٣١) م . ن : ٢٥٣ .
- (٣٢) م . ن : ٢٥٥ - ٢٥٦ .
- (٣٣) ينظر : م . ن : ٥١ - ٥٢ .
- (٣٤) شعر زهير بن أبي سلمى ، تحقيق فخر الدين قباوة : ١٦٥ .
- (٣٥) يُنظر : ٣ من البحث (موضوع الميزان الصرفي) .

- (*) ألف الفعل الأجوف لا تُقلب إلى همزة بل تُبدل بهمزة ، يُنظر : ١٦ من البحث (موضوع الإعلال بالقلب) .
- (٣٦) ينظر : المهذب : (هامش) ٥٢ ، ولم أجد هذا القول في كتاب سيبويه .
- (٣٧) ينظر : م . ن : ٢٥٥ .
- (٣٨) شذا العرف : ٧٤ .
- (٣٩) ينظر : المهذب : ٢٥٦ .
- (٤٠) ينظر : ٣ من البحث .
- (٤١) ينظر : المهذب : ٢٥٧ - ٢٥٨ .
- (٤٢) ينظر : م . ن : ٢٥٧ .
- (٤٣) شذا العرف : ٧٥ .
- (٤٤) المهذب : ٢٦٦ .
- (٤٥) ينظر : شرح المراح في التصريف ، بدر الدين العيني : ١٢٩ ؛ وشرح المفصل ، ابن يعيش : ٨٠ / ٦ على سبيل المثال لا الحصر .
- (٤٦) ينظر : المهذب : ٢٦٦ .
- (٤٧) م . ن : ٢٦٨ .
- (٤٨) م . ن : ٢٦٨ .
- (٤٩) كتاب سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر : ٣٤٨ / ٤ .
- (٥٠) المهذب : ٤٩ .
- (٥١) ينظر : دراسات في علم الصرف ، الدكتور عبد الله درويش : ٤٨ .
- (٥٢) المهذب : ٢٦٩ .
- (٥٣) كتاب سيبويه : ٣٤٩ / ٤ .
- (٥٤) ينظر : شذا العرف : ٧٥ ؛ والمهذب : ٢٦٧ .
- (٥٥) شذا العرف : ١٣٥ ؛ وينظر : المهذب : ٣١٣ - ٣١٤ .
- (٥٦) المهذب : ٣١٢ .
- (٥٧) م . ن : ٣١٤ .
- (٥٨) ينظر : كتاب سيبويه : ٤٣٣ / ٤ .
- (٥٩) المهذب : ٣١٤ .
- (٦٠) م . ن : ٣١٤ .
- (٦١) ينظر : م . ن : ٧١ .
- (٦٢) سورة الكهف : ٧٩ .

روافد البحث :

- () القرآن الكريم .
- () نصاب في مسائل الخلاف ، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، (هـ) .
- () تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك الطائي (ت هـ) ، تحقيق محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي ، القاهرة (هـ - هـ) .
- () العلمية بيروت ، ط (هـ - هـ) .
- () دراسات في علم أصوات العربية ، الدكتور داوود عبدة ، مؤسسة الصباح ، الكويت (د . ت) .
- () دراسات في علم الصرف ، الدكتور عبد الله درويش ، مطبعة الرسالة ، القاهرة ، ط (هـ) .
- () شذا العرف في فن الصرف ، الشيخ أحمد الحملاوي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، (هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الحميد هـ .
- () شرح كافي ابن الحاجب ، رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي (ت هـ) ، قدم له الدكتور أميل بديع
- يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط (هـ - هـ) .
- () شرح المراح في التصريف ، بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الستار جواد ، مطبعة الرشيد ، بغداد (هـ) .
- () شرح المفصل ، موفق الدين بن يعيد (هـ) ، (عالم الكتب - بيروت ، ومكتبة المتنبي - القاهرة) ، (د . ت) .
- () شعر زهير بن أبي سلمى صنعة الأعلام الشنتمري ، تحقيق فخر الدين قباوة ، المكتبة العربية ، حلب ، (هـ - هـ) .
- () معجم القراءات القرآنية ، الدكتور أحمد مختار عمر والدكتور عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، بيروت ، ط (هـ - هـ) .
- () كتاب سبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت هـ) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ط (هـ - هـ) .
- () المهذب في علم التصريف ، د . هاشم طه شلاش وآخرون ، مطبعة التعليم العالي ، الموصل (د . هـ) .

Abstrac

My aim in writing of this research is to facilitate the conjunction of verbs , particularly with regard to the defective verb . It found that the existing conjunction rules of Morphology can apply to this type of acts without reference to the philosophy and interpretation and reasoning with reference to the omission of certain kinds Almazid example, despite the lack of application of Morphology rules them without explanation and interpretation the professor does his best to teach students; therefore developed This type of acts of easy and soft into account the proximity of the base from the original philosophy and without explanation.

Can be summarized as this was the most important research, including the following:

MOVED weighed act defective verb characters (Ein (A)) movement in the balance of sex, while the act Q. solved by changing the door, and the type of act, impartiality and increase, and backing and, when construction of the unknown. I have to search through, and in the findings.

The rules adopted by not looking for linguistic origin of the word, in terms of what happened to above .

The curriculum programs reported that the omission books methodological issues relating already defective verb and needed to explain and clarify.

As I pointed to the difference in the origin active participle derive derivatives and base their precursors, and differences in the formulation of the active participle and passive participle .